

على الظرفية ان لم يلبه العامل وان كان يلبه العامل كما قيل  
يقضيها العامل فيكون ظرفا واسما ولا يلزم الظرفية انما  
وكذا اسما في الرفع النسب يكون مرادها على انما علمت  
تخو شمع اما ملك وتصرفها على المفعولية فيكون مرادها  
وجزوا في خبره من ففعلك وان لم يكن مضافا بل قد  
المضاف والبرهان كما تنوينا فيهم مية على الظرفية من  
من بعد وهذا كذلك وانما بنى على الحركة مع ان الاصل  
التكون في قايين بناء الاصل والعاضي على الظرفية ان  
الفتح اذ التكون جيزا للجزء من مع ان الفضة اذ  
وان لم يكن متواليا بل قد في شيا منسبا لفظا في  
الشراب وكنت قبل الماء الغلة فهمت معرفة  
على حسب العول على عدم الاستباح للمضاف اليه بل يكون اسما  
برأيه بخلاف الاذن فانه في خبره فيكون متشابها بالان  
تفطن فاعلم انما قول اعلم قد في الخبر واقيم متعلق  
مقابلة لفظا جوابا لهما الخبر في او ثابته او ثابته ثابته  
على ضعف او عطف على المقدر واعلم ان من على تجارة عام  
وانما بنى ادلا انما انما بعد الهم او بعضه دون

ما قبله

ما قبله انما اي انما لا بد لا فرق حاصل ولا في اليقين  
وبه اسم وضمير في خبره لما انما انما انما طالب معرفة  
بالجزء انما انما انما انما لكل من يريد معرفة اجزاء الا  
على الكلمة لان من عرف الاخر لا يحتاج مما سببه انما  
فرد من افراد الطالب معرفة اجزاء الاخر على الكلمة على  
قاعدة الخبر من معرفة ثابته ومن متعلق بالانما  
قلت ان بد منسبة والمنسب اسم لا فعل او شرا او معناه  
فكيف يتعلق به قلت ان مثل انما معرب انتزاع تنوينه  
تثنية بالاضافة لانه ابن مالك قال بعض الفضلاء  
يجب صرفه من غير ان يظن بان جعل الظرف متعلقا  
بمجرد انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الجزء ويجوز جعل هذه الجزاء مع مجرد خبره عن  
المصدر لان في معنى المصدر انما انما انما انما  
نقا لا يتربط عليها اي حاصل عليكم فتأمل وقال بعض  
الفهامين يجوز عطف الظرف بالمنفى اليقين وقد نظر  
لما لا يخفى ومعرفة خبره لفظا ومنسوبة على المقعد لثبته  
وأي مضافة له انما وشيخ يميز لثبته ستمها

ما قبله